

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة –

The effect of implementing corporate governance goals on avoiding the financial failure in the Algerian economic institution -field study at a sample of economic institutions in the Wilaya of Batna-

موسى دريد¹، مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر،

moussa.drid@univ-batna.dz

سمير بن براح²، مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر،

samir.benberrah@univ-batna.dz

تاريخ قبول المقال: 2023/11/22

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية، كما تهدف هذه الدراسة أيضا في توضيح أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق حوكمة الشركات من أجل محاربة الفساد المالي والإداري المنتشر بها، كما يؤثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفشل المالي، الإعسار المالي، مجلس الإدارة.

Abstract:

This study aims at shedding light on the role of corporate governance in the economic institution and on the effect of implementing the corporate governance goals on avoiding the financial failure.

* موسى دريد

Findings show that the Algerian economic institutions are aware about the importance of implementing the corporate governance to fight the prevailing administrative and financial corruption. In addition, implementing the corporate governance goals helps avoid the financial failure in the Algerian economic institution.

Key words : governance, financial failure, financial deficit, administration council.

المقدمة:

تشهد المؤسسات الاقتصادية عبر العالم تطورا كبيرا في حجمها ونشاطاتها نتيجة مواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث، والذي يسعى إلى جعل المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي لتحريك عجلة التنمية، ومع زيادة حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية شهد العالم العديد من الانهيارات والفضائح المالية بسبب ضعف آليات الرقابة المنتهجة من طرف المسيرين، مما أدى إلى بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري، وبالتالي كان لهذه الظاهرة أثار سلبية وخيمة مما جعل الكثير من المؤسسات الكبرى تتجه نحو الفشل المالي وإعلان إفلاسها، ومع تزايد الفساد المالي والإداري بالمؤسسات، جعل الكثير من الدول تبحث عن آليات من شأنها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات، ومن هنا برزت فكرة الحوكمة، حيث تعتبر كعلاج لظواهر الفساد المالي والإداري المنتشر بالمؤسسات، كما تعتبر الحوكمة من المفاهيم الجديدة في عالم الاقتصاد، وقد عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا مع مرور الوقت ليشمل جميع المجالات.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى الحد من الفساد المالي والإداري المنتشر بمؤسساتها، وهذا من خلال تبني مفهوم الحوكمة، ويتجلى هذا من خلال إصدار قوانين ومراسيم تضم في مفهومها مبادئ الحوكمة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع تطبيق حوكمة الشركات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية، حيث تسمح في الحد من الفساد الإداري والمالي المنتشر داخل المؤسسة نتيجة ضعف آليات الرقابة المنتهجة من طرف المسيرين، وكذلك إبراز أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي مما ينعكس إيجابا على استمرارية المؤسسة في نشاطها على المدى البعيد.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، مبادئها، وأهدافها؛
- التعرف على سلبيات ظاهرة الفساد المالي والإداري المنتشر بالمؤسسات؛
- إبراز أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

لمعالجة مختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي لبناء الإطار النظري لدراسة وأيضا المنهج التحليلي لتوضيح دور تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي، كما استخدمنا أداة الاستبانة في دراستنا الميدانية والتي تم توجيهها لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة، وهذا بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادرها الأصلية، وقد تم تصميم الاستبيان انطلاقا من الجانب النظري والاعتماد على الدراسات السابقة، ثم وزع على أفراد عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة حابي أحمد وزبيدي البشير (2015) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي.

عبارة عن مقال هدف من خلاله الباحثان إلى تسليط الضوء على فعالية حوكمة الشركات في تحقيق أهداف أصحاب المصالح، والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على المبادئ والأخلاق الثقافية، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في ضبط وتحليل المفاهيم الأساسية للموضوع، وقد

توصل الباحثان إلى أن حوكمة الشركات تساهم في توفير أرضية جيدة لاتخاذ قرارات فعالة تخدم جميع الأطراف ذات العلاقة، وتحقق المساواة داخل الشركة، وهذا ما ينعكس إيجاباً على تحسين الأداء المالي. دراسة بن هكو فاطمة الزهراء وبن عطالله عائشة (2022) بعنوان: دور حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي.

عبارة عن مقال هدف من خلاله الباحثان إلى تسليط الضوء على حوكمة المؤسسات وأهمية تطبيقها في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في ضبط وتحليل المفاهيم الأساسية للموضوع، وقد توصل الباحثان إلى أن المؤسسة محل الدراسة تطبق آليات الحوكمة، كما أن تأثير تطبيق الحوكمة لم يكن إيجابياً نوعاً ما على تحسين الأداء المالي. دراسة سيف عبد الرحمان الكفاوين (2018) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تعظيم الربحية.

عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير هدف من خلالها الباحث إلى معرفة دور آليات حوكمة الشركات في تعظيم الربحية بالشركات الصناعية الأردنية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في عرضه للجانب النظري، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بالاعتماد على أداة الاستبيان، وقد توصل الباحث إلى أن حوكمة الشركات تساهم في تعظيم الربحية للمؤسسة من خلال الاهتمام بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية مع ضرورة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

دراسة أحمد يوسف السعيد ومراد مسعود سعداوي ونجلاء عبد المنعم (2021) بعنوان: دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي.

عبارة عن مقال حيث هدف إلى تسليط الضوء على دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بالاعتماد على أداة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الفشل المالي.

- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تزايد ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الاقتصادية جعل الكثير من الدول تهتم بحوكمة الشركات نظرا لدورها ومدى تأثيرها في معالجة الأزمات المالية المنتشرة جراء هذا الفساد، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، مبادئها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف حوكمة الشركات وخصائصها كما يلي:

أولا: تعريف حوكمة الشركات

قدمت عدة تعاريف لحوكمة الشركات من طرف الأساتذة والمختصين الاقتصاديين، وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه التعاريف:

عرفت حوكمة الشركات بأنها: "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة داخليا أو خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل".¹

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين "IIA" حوكمة الشركات بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة ومراقبة مخاطر الشركات والتأكد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها".²

كما عرفت أيضا على أنها "نظام للضبط والإشراف على سير الشركة والموازنة بين اهتمامات الأطراف ذو المصلحة الداخليين والأطراف الأخرى (أصحاب المصالح الخارجيين، الحكومة، الجمعيات المحلية...)

¹ السعيد أحمد يوسف وآخرون، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط وبويرة –، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 63.

² قندوز بلال، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 07.

والتي يمكن أن تتأثر بنشاط الشركة، من أجل ضمان سلوك مسؤول من طرفها وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والربحية للشركة".³

واستخلاصا من التعاريف السابقة يمكن القول أن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام يساهم في ضبط وتحسين إدارة الشركة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات والمبادئ التي تضبط وتنظم العلاقة بين مختلف الأطراف ذات صلة بالشركة (أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين....)، وهذا من أجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الشركة بمستوى عالي من الكفاءة والفعالية.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

يتميز نظام حوكمة الشركات بالخصائص التالية:⁴

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: بمعنى تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية: وتعني غياب التأثيرات غير اللازمة نتيجة الضغوط؛
- المساءلة: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة؛
- العدالة: أي تساوي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذو المصلحة؛
- المسؤولية: أي احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة؛
- المسؤولية الاجتماعية: بمعنى النظر إلى الشركة على أنها مواطن جيد.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات وأهدافها

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مبادئ حوكمة الشركات وأهدافها وذلك كما يلي:

أولا: مبادئ حوكمة الشركات

³ بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف-، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص 04.

⁴ فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2014، ص 39.

هناك ستة مبادئ أساسية أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) سنة 1999 والمعدلة سنة 2004، حيث تعتبر هذه المبادئ كنقاط مرجعية بإمكان صانعي السياسة الاستثمارية بها في اتخاذهم للقرارات القانونية والتنظيمية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- **ضمان الأساس اللازم لتنفيذ إطار حوكمة الشركات:** ينص هذا المبدأ على أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من متطلبات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يتضمن بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.⁵

2- **حفظ حقوق المساهمين:** وفقا لهذا المبدأ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين مثل: حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على حصص من أرباح الشركة، وحق المشاركة والتصويت في الاجتماعات، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب.⁶

3- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** ينص هذا المبدأ على أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح الفرصة لجميع المساهمين في الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.⁷

4- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، وكذلك تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.⁸

⁵ عقاري مصطفى، بوسلمة حكيمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 06، المجلد 09، 2013، ص 44.

⁶ تيريرات أيمن، شلابي عمار، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 05، العدد 01، 2022، ص 05.

⁷ فداوي أمينة، مرجع سابق، ص 49.

⁸ بن شهيدة فضيلة، رمضان محمد، العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتنفيذ حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية 2014-2016-، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 06، العدد 07، 2017، ص 05

5- الإفصاح والشفافية: ينص هذا المبدأ على أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، وأن يكون الإفصاح شامل لكل المعلومات الضرورية لأصحاب المصالح، كما يجب توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين بحيث تضمن حصولهم على المعلومات في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.⁹

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينص هذا المبدأ على أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.¹⁰

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:¹¹

- 1- الشفافية: وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابل للتحقق والرؤية السليمة؛
- 2- المساءلة: بمعنى يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية ومسؤولية المجلس أمام المساهمين؛
- 3- المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى الرفع من حس المسؤولية لدى أعضاء مجلس الإدارة وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقرر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية؛

⁹ رشوان محمد سليمان عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 119.

¹⁰ فداوي أمينة، مرجع سابق، ص 51.

¹¹ بوقلوع وداد، نمذلي بشرى، إرساء وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الدول العربية -مصر نموذجا-، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص 12.

4- المساواة: وتعني المعاملة العادلة بين جميع المساهمين سواء أكانوا كبار المساهمين أو صغارهم، سواء محليين أو أجانبين، حيث يحق لهم التصويت والمشاركة في الجمعية العامة ومساءلة مجلس الإدارة والحصول على حصتهم من توزيع الأرباح،.....إلخ.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الفشل المالي

تعد ظاهرة الفشل المالي من الظواهر المنتشرة في العصر الحديث، مما يستوجب على المؤسسات الوقوف على أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها، حيث أي تجاهل لهذا الفشل أو نقص الوعي فيما يخص جوانبه قد يؤدي بالمؤسسة إلى الانهيار والإعلان عن الإفلاس، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم الفشل المالي، أسبابه، مراحل حدوثه، ودور تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي، أسبابه ومراحل حدوثه

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم الفشل المالي، أسبابه ومراحل حدوثه، وهذا كما يلي:

أولاً: مفهوم الفشل المالي

لا ينحصر الفشل المالي في مفهوم واحد وإنما يتسع إلى مفاهيم متعددة يختلف مضمونها باختلاف وجهات نظر الباحثين بشأنه وذلك كما يلي:

فقد عرف الفشل المالي بأنه "تحقيق المؤسسة لخسائر في عدد معين من السنوات وتحقيقها لمستويات منخفضة على مقياس الربحية".¹²

كما عرف الفشل المالي بأنه "عدم قدرة المشروع على مواجهة وصداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصوله أقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومه، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس".¹³

¹² بن عمر خالد، تكامل التحليل المالي والتحليل التقني لتطوير الكشف المبكر للفشل المالي، دراسات اقتصادية، العدد 22، 2013، ص 120.

¹³ شريقي عمر، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، 2016، ص 222.

كما عرف أيضا على أنه "عدم قدرة المنشأة على تحقيق عائد مناسب يزيد على تكلفة رأس المال وتتم تصنيفها في هذه الحالة اختياريا أو بسبب دعوة قضائية تنتهي لصالح الدائنين وتتم في هذه الحالة تصنيفها إجباريا".¹⁴

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، وهذا نتيجة أن الإيرادات المحققة غير قادرة على تغطية النفقات التي تم تحملها.

ثانيا: أسباب حدوث الفشل المالي

يمكن حصر أسباب الفشل المالي فيما يلي:

1- الأسباب الإدارية:

نجد من بين هذه الأسباب:¹⁵

- غياب الكفاءة في العنصر البشري؛
- الصراع بين أعضاء الإدارة العليا، بحيث كل طرف يريد أن يفرض رأيه؛
- تغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك على مصلحة الشركة؛
- ضعف الإدارة في اتخاذ القرارات وعدم كفاءتها؛
- أخطاء في إعداد ودراسة الجدوى للمشاريع.

2- الأسباب المالية:

نجد من بين هذه الأسباب:¹⁶

- عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها وتراكمها؛
- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال لعدم كفاية رأس المال العامل؛

¹⁴ البرابسة أحمد علي أحمد، أثر جودة التدقيق الخارجي على تجنب الفشل المالي –دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان- أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجرش الأهلية عمان، 2019، ص 27.

¹⁵ مطر جهاد حمدي إسماعيل، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين –دراسة تطبيقية-، أطروحة ماجستير، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص 66.

¹⁶ زيدة خالد، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية –دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين-، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص44.

- الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من إيرادات.

3- الأسباب الخارجية:

نجد من بين هذه الأسباب:¹⁷

- المنافسة الشديدة؛
- تدخل الدولة بشكل مفاجئ كرفع الدعم أو تخفيض هامش الربح؛
- الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الخطط وعلى ظروف الاستيراد أو التصدير في الدولة؛
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

ثالثا: مراحل حدوث الفشل المالي

قبل أن تصل المنشأة إلى مرحلة الفشل المالي، فإنها تمر بخمسة مراحل وهي:

1- مرحلة الحضانة (النشوء): خلال هذه المرحلة تظهر مؤشرات كإنذار مبكر للفشل المالي، ومنها

انخفاض الطلب على المنتجات وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية، وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.¹⁸

2- مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية): تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي،

حيث في هذه المرحلة تكون أصول المنشأة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وقد يستمر هذا الوضع لعدة شهور مما يجعل المنشأة تلجأ إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.¹⁹

3- مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي): في هذه المرحلة تكون المنشأة غير قادرة على الحصول على

الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة يمكن معالجتها ولكنها تأخذ فترة زمنية طويلة، ومعظم المنشآت التي تمر بهذه المرحلة يمكن معالجتها بنجاح إذا تم اكتشاف الخلل في

¹⁷ البرايصة أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص 32.

¹⁸ البرايصة أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص 29.

¹⁹ مطر جهاد حمدي إسماعيل، مرجع سابق، ص 67.

الوقت المناسب، أما المنشآت التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب فتنتقل إلى الفشل الكلي.²⁰

4- مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي): تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجية في فشل المنشآت، فلا يمكن للمنشأة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المنشأة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.²¹

5- مرحلة الإعلان أو تأكيد الإفلاس: في هذه المرحلة يتم تصفية الشركة، حيث يتم اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وتعتبر هذه المرحلة هي النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل المالي، وهذه تعد نتيجة حتمية لاستمرار حالة العجز في السيولة والإعسار المالي.²²

المطلب الثاني: دور تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي

إن الممارسة السليمة لحوكمة الشركات تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وبالتالي يساهم تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي كما يلي:

1- دور الشفافية في تجنب الفشل المالي:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق الإفصاح الدقيق للمعلومات المالية للشركة، وهذا من أجل توصيل المعلومة الصحيحة والدقيقة لأصحاب المصالح في الشركة، وبالتالي فالمعلومة الموضوعية والصحيحة والدقيقة تساهم في اتخاذ القرار الصحيح من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وكل هذا يساهم في تجنب الفشل المالي نتيجة معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ويتحقق هذا من خلال:²³

- يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية؛

²⁰ كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، 2014، ص 256.

²¹ مطر جهاد حمدي إسماعيل، مرجع سابق، ص 68.

²² البرابسة أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص 30.

²³ بن هكو فاطمة الزهراء، بن عطالله عائشة، دور حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 130.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

- يجب أن يتم مراجعة المعلومات المالية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة معلومة دقيقة وصحيحة؛

- يجب توفير قنوات اتصال تقوم بتوزيع المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة. وبالتالي كلما كانت الشفافية في الإفصاح عن المعلومات كلما كان اتخاذ القرار صحيح بخصوص الوضع المالي ومنه تجنب الفشل المالي المحدث بالمؤسسة.

2- دور المساءلة في تجنب الفشل المالي:

تسعى الحوكمة إلى تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة ومساءلته عن كل خطوة قام بها وما الهدف منها، وهذا من أجل مكافحة الفساد وتبديد أموال الشركة في أمور لا تخدم إستراتيجياتها، بحيث أن المساءلة هدفها توجيه القرارات المالية في الخطط والمشاريع التي تزيد من ربحية المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد، وبالتالي فالمساءلة تمنع الفساد المالي بالشركة ومنه تجنب الفشل المالي، ويتحقق هذا من خلال:²⁴

- تعيين هيئة تقوم بالمساءلة والرقابة من أجل كشف التلاعبات والفساد؛
- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل والموازنات السنوية وخطط النشاط. وبالتالي كلما كانت المساءلة والرقابة ذات فعالية كلما قل الفساد المالي وتبديد أموال الشركة في مشاريع غير مربحة، ومنه تجنب الفشل المالي المحدث بالمؤسسة.

3- دور المسؤولية في تجنب الفشل المالي:

تسعى الحوكمة إلى تحديد المسؤوليات لكل الأطراف ذات العلاقة مع الشركة بدقة، بحيث كل طرف يكون مسؤول عن قراراته وخطته، ومنه تحديد المسؤولية بدقة تجعل الأفراد حريصين على اتخاذ القرار المناسب الذي يزيد من ربحية المؤسسة، ومنه تجنب الفشل المالي ويتحقق هذا من خلال:²⁵

- تحديد مسؤوليات الأطراف ذات العلاقة بالشركة بدقة؛
- تنمية روح المسؤولية لجميع الأطراف بحيث كل طرف يكون مسؤول عن أخطائه؛
- وضع تحفيزات مالية لكل من يقوم بمسؤولياته على أكمل وجه.

²⁴ بن هكو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 130.

²⁵ فداوي أمينة، مرجع سابق، ص 52.

وبالتالي تحديد المسؤوليات لكل طرف من الأطراف يساهم في تنمية روح المسؤولية وبالتالي فهذا يساهم في تجنب المؤسسة للفشل المالي.

4- دور المساواة في تجنب الفشل المالي:

تسعى الحوكمة إلى المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة من حيث المعلومات المفصّل عنها لكل طرف، وهذا من أجل إعطاء فرص متساوية للجميع للاستثمار في الشركة، وبالتالي كلما كانت المعاملة عادلة لجميع الأطراف كلما زادت ثقة الأطراف بمجلس الإدارة، وهذا يقابله زيادة في استقطاب مساهمين جدد لزيادة رأس مال الشركة، وبالتالي تجنب الفشل المالي بما أن الموارد المالية في زيادة، ويتحقق هذا من خلال:²⁶

- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، بحيث تكون هذه المعلومات متوفرة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة؛
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات.

ومنه كلما كانت المعاملة عادلة بين جميع الأطراف زادت ثقتهم بمجلس الإدارة وهذا ما يقابله زيادة في عدد المساهمين الجدد للاستثمار بالشركة، وبالتالي تجنب الفشل المالي المحقق بالمؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة، تم تدعيمها بدراسة ميدانية من خلال إعداد استمارة استبيان وجهت إلى عينة من الموظفين في المؤسسات محل الدراسة، ومن ثم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المطلب الأول: الإطار المنهجي لدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي خمسة مؤسسات اقتصادية هي: مؤسسة تيرصام باتنة "Tirsam" وهي متخصصة في صناعة الصهاريج والمقطورات بالإضافة إلى صناعة الآلات الزراعية، مؤسسة التجهز

²⁶ فداوي أمينة، مرجع سابق، ص 49.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

والنسيج سونيتكس باتنة "Sonitex"، مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، مؤسسة أوربا باتنة "Urba" وهي متخصصة في البناء والأشغال العامة والهيدروليك، والشركة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية نפטال "Naftal".

ثانيا: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في 45 موظف قائمين على إدارة هذه المؤسسات ولديهم معرفة بالمجال المحاسبي والمالي والجبايي فيها، وقد بلغ عدد الاستثمارات المسترجعة والصالحة لتحليل 40 استثمارة أي ما يعادل 89% من إجمالي الاستثمارات الموزعة.

ثالثا: أداة الدراسة

بغرض معرفة أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تضمن ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور العام:** يتضمن البيانات الشخصية
 - **المحور الأول:** واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي على 7 عبارات)
 - **المحور الثاني:** أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (يحتوي على 7 عبارات)
- وللإجابة عن هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي وفق الدرجات التالية:

الجدول رقم 1: درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: الفراء عبد الرحمن وليد، تحليل بيانات الاستبيان ببرنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 2009، ص 07.

رابعا: صدق وثبات أداة الدراسة

لمعرفة مدى صدق وثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللاستبيان ككل. وكان معامل الثبات للمحور الأول 0.819، في حين المحور الثاني 0.763، في حين معامل الثبات الكلي بلغ 0.886، وهي نسبة مرتفعة وجيدة في هذه الدراسات. والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 2: اختبار ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	7	0.819
المحور الثاني	7	0.763
الاستبيان ككل	14	0.886

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بغرض تحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) مستخدمين أساليب إحصائية هي: التكرار، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

أولاً: عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

هنا سيتم عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة والتي ترتبط بالدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية:

الجدول رقم 3: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	من 30 إلى أقل من 40 سنة	8	20%
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	18	45%
	من 50 سنة فأكثر	14	35%
الوظيفة الحالية	محاسب	11	27.5%
	مدقق داخلي	7	17.5%
	عضو بمجلس الإدارة	8	20%
	مدير المحاسبة والمالية	8	20%

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

15%	6	مسير	المؤهل العلمي
17.5%	7	شهادة مهنية	
22.5%	9	ليسانس	
52.5%	21	ماستر	
7.5%	3	دكتوراه	
20%	8	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
72.5%	29	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
7.5%	3	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم من الفئة العمرية ما بين 40 سنة و 50 سنة حيث بلغ عددهم 18 فرد بنسبة 45%، كما أنهم كانوا في الغالب حائزين على شهادة ليسانس والماستر بنسبة 22.5% و 52.5% على التوالي ما يعطيهم المقدرة على فهم محاور الاستبيان، أما بخصوص سنوات الخبرة فإن أفراد عينة الدراسة كانوا من ذو الخبرة في ميدان التدقيق والمحاسبة والتسيير، حيث أن معظمهم كانت لهم خبرة أكثر من 10 سنوات مشكلين بذلك نسبة 72.5% من المجتمع الكلي للدراسة.

ثانيا: عرض نتائج العينة حول محاور الاستبيان

1-تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول:

تهدف عبارات المحور الأول إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجدول رقم (4) يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 4: اتجاهات أفراد العينة حول واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

رقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	المؤسسة الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق حوكمة الشركات.	4.58	0.675	موافق بشدة

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

2	تمتلك الإطارات المسيرة للمؤسسات الجزائرية الوعي والإدراك الكافي بمفهوم حوكمة الشركات.	4.15	0.893	موافق
3	تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المالية.	4.80	0.564	موافق بشدة
4	تسعى حوكمة الشركات إلى مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها من طرف المساهمين.	4.78	0.423	موافق بشدة
5	تسعى حوكمة الشركات إلى فرض الرقابة على أداء الشركة من أجل تطوير وتحسين قدرتها التنافسية وكشف الفساد المالي والإداري.	4.78	0.423	موافق بشدة
6	تسعى حوكمة الشركات إلى رفع حس المسؤولية لدى أعضاء مجلس الإدارة.	4.78	0.423	موافق بشدة
7	تسعى حوكمة الشركات على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين دون استثناء.	4.95	0.221	موافق بشدة
	المحور الأول: واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	4.67	0.384	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الأول قدر بـ 4.67 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق حوكمة الشركات، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ 0.384 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة. وقد احتلت العبارة السابعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.95 وانحراف معياري 0.221، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 95%، وبذلك يمكن اعتبار أن حوكمة الشركات تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين دون استثناء. كذلك جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.80 والانحراف المعياري 0.564، وبالتالي فإن حوكمة الشركات تسعى إلى تحقيق الشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المالية.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

في حين جاءت العبارة الثانية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 4.15 وانحراف معياري 0.893، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية لأن مفهوم حوكمة الشركات يعتبر من المفاهيم الحديث في الجزائر ولهذا نجد معظم الإطارات المسيرة للمؤسسات الاقتصادية غير ملمة بهذا المفهوم جيدا وغير مدركة لأهميته القصوى، وفي العموم تظهر نتائج الدراسة موافقة العينة بشدة على كل عبارات المحور.

2-تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

تهدف العبارات الواردة في المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والجدول رقم (5) يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 5: اتجاهات أفراد العينة حول أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يساهم الإفصاح الدقيق والشفاف للمعلومات المالية للشركة في اتخاذ القرار المناسب من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة ومنه تجنب الفشل المالي.	4.68	0.474	موافق بشدة
2	مسائلة مجلس الإدارة عن كل خطوة يقوم بها يساهم في مكافحة الفساد وتبديد أموال الشركة وبالتالي تجنب الفشل المالي.	4.95	0.221	موافق بشدة
3	يساهم تحديد المسؤوليات بدقة لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة في رفع حس المسؤولية وبالتالي تجنب الفشل المالي.	4.95	0.221	موافق بشدة
4	المعاملة العادلة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة تساهم في استقطاب مساهمين جدد لزيادة رأس مال الشركة وبالتالي تجنب الفشل المالي.	4.15	0.864	موافق

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

5	تكتيف الرقابة والمساءلة على جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة تقلل من الفساد المالي والإداري ومنه تجنب الفضل المالي.	4.90	0.304	موافق بشدة
6	تعين هيئة مستقلة مسؤولة عن المساءلة تساهم بدرجة كبيرة في كشف التلاعبات والفساد المالي وبالتالي تجنب الفشل المالي.	4.73	0.452	موافق بشدة
7	تجسيد أهداف حوكمة الشركات بشكل صحيح تجنب المؤسسة الفشل المالي.	4.75	0.439	موافق بشدة
	المحور الثاني: أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	4.73	0.303	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الثاني قدر بـ 4.73 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أنه يؤثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.303 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة.

وقد احتلت العبارة الثانية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.95 وانحراف معياري 0.221، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 95%، وبذلك يمكن اعتبار أن مساءلة مجلس الإدارة عن كل خطوة يقوم بها يساهم في مكافحة الفساد وتبديد أموال الشركة وبالتالي تجنب الفشل المالي.

كذلك جاءت العبارة الخامسة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.90 وانحراف معياري 0.304، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية حيث أن تكتيف الرقابة والمساءلة على جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة تقلل من الفساد المالي والإداري ومنه تجنب الفشل المالي.

في حين جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 4.15 وانحراف معياري 0.864، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية وهذا لأن المعاملة العادلة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة لا تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب مساهمين جدد لزيادة رأس مال الشركة ومنه لا تساهم بدرجة كبيرة في تجنب الفشل المالي، وفي العموم تظهر نتائج الدراسة موافقة العينة بشدة على كل عبارات المحور.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بما أن العينة أكثر من 30 فرد إذا فهي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومنه فإننا نستخدم اختبار T للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة حيث إذا كانت قيمة اختبار T بمستوى معنوية (Sig) أقل من 0.05 فإن الدراسة دالة إحصائياً وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت قيمة اختبار T بمستوى معنوية (Sig) أكبر من 0.05 فإن دراسة غير دالة إحصائياً وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

1- اختبار الفرضية الأولى:

H0: لا تطبق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

H1: تطبق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم 6: اختبار T للعينة الواحدة بالنسبة للمحور الأول

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
تطبق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	4.69	0.384	27.734	39	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig = 0.000) وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أنه تطبق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2- اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

H1: يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم 7: اختبار T للعينة الواحدة بالنسبة للمحور الثاني

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

0.000	39	36.065	4.73	0.807	يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
-------	----	--------	------	-------	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أنه يوجد ارتباط طردي (موجب) قوي جدا بين حوكمة الشركات وتجنب الفشل المالي بحيث يظهر بقيمة 0.807، كما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig= 0.000) وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أنه يؤثر تطبيق أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فانتشار الفساد الإداري والمالي بهذه المؤسسات يؤدي بها إلى الفشل المالي ومنه الإفلاس، وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ولحل هذه الأزمات المرتبطة بالفساد المالي والإداري لا بد من تطبيق نظام حوكمة الشركات الذي يسعى إلى محاربة الفساد المالي والإداري من خلال مجموعة من الآليات والتي تجنب المؤسسات من الفشل المالي.

لقد خلصت هذه الدراسة في شقها النظري والتطبيقي إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمية تطبيق حوكمة الشركات من أجل محاربة الفساد الإداري والمالي المنتشر بها؛
- لا تمتلك الإطارات المسيرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الوعي والإدراك الكافي بمفهوم حوكمة الشركات وهذا نتيجة أن حوكمة الشركات يعتبر من المفاهيم الحديثة بالجزائر؛
- تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالشركة؛
- تسعى حوكمة الشركات إلى فرض الرقابة والمساءلة على أداء الشركة من أجل تطوير وتحسين قدرتها التنافسية وكشف الفساد المالي والإداري؛
- تهدف حوكمة الشركات على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين دون استثناء؛
- يساهم الإفصاح الدقيق والشفاف للمعلومات المالية للشركة في اتخاذ القرار المناسب من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة ومنه تجنب الفشل المالي؛

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

- مساءلة مجلس الإدارة عن كل خطوة يقوم بها يساهم في مكافحة الفساد وتبديد أموال الشركة وبالتالي تجنب الفشل المالي؛
- تكثيف الرقابة والمساءلة على جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة تقلل من الفساد المالي والإداري ومنه تجنب الفشل المالي؛
- تجسيد أهداف حوكمة الشركات بشكل صحيح يجنب المؤسسة من الفشل المالي. استنادا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا أن نوصي بالآتي:
- ضرورة عقد ملتقيات ومحاضرات من أجل توضيح آليات الحوكمة ومبادئها لتكوين و زيادة الوعي للإطارات المسيرة للمؤسسات الاقتصادية؛
- ضرورة تفعيل آليات المساءلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل محاربة تبديد أموال المؤسسات.
- ضرورة تعزيز القوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الحكومية بمبادئ حوكمة الشركات؛
- ضرورة التركيز على الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسات؛
- ضرورة تفعيل الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات من أجل محاربة الفساد الإداري والمالي؛
- تعيين هيئة مستقلة عن الإدارة تقوم بعملية الرقابة داخل الشركة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- الفرا عبد الرحمن وليد، تحليل بيانات الاستبيان ببرنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 2009.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

- البرايسة أحمد علي أحمد، أثر جودة التدقيق الخارجي على تجنب الفشل المالي -دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان- أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجرش الأهلية عمان، 2019.
- بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف-، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

- فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2014.
- قندوز بلال، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
- مطر جهاد حمدي إسماعيل، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، أطروحة ماجستير، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.

ثالثا: المقالات

- بن شهيدة فضيلة، رمضان محمد، العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية 2014-2016-، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 06، العدد 07، 2017.
- بن عمر خالد، تكامل التحليل المالي والتحليل التقيطي لتطوير الكشف المبكر للفشل المالي، دراسات اقتصادية، العدد 22، 2013.
- بن هكو فاطمة الزهراء، بن عطالله عائشة، دور حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي -دراسة حالة مؤسسة سونغاز الأغواط-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- بوقلغ و داد، نمذلي بشرى، إرساء وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الدول العربية -مصر نموذجا-، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2021.
- تريرات أيمن، شلابي عمار، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 05، العدد 01، 2022.
- رشوان محمد سليمان عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2017.
- زبدة خالد، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية -دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين-، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد 07، العدد 01، 2021.

أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة

- السعيد أحمد يوسف وآخرون، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط وبويرة-، المجلد 14، العدد 01، 2021.
- شريقي عمر، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، 2016.
- عقاري مصطفى، بوسلمة حكيمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 06، المجلد 09، 2013.
- كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، 2014.